

برنامج العمل الوطني

*مدخل:

في حروب التحرير الوطني تخوض الشعوب صراعا مريرا مع القوى الإستعمارية التي تحاول خنق أنفاس الشعوب ومنعها من قطف ثمار نضالاتها، وفي حربنا التحريرية يتسم الصراع بنبرة تصاعدية، يتعاضم فيها إصرار العدو في القضاء على وجودنا وهويتنا مدفوعا بذهنية توسعية وسياسة متقلبة، الثابت فيها هو تصدير أزماته الداخلية تؤازره في ذلك قوى دولية نافذة تضع نفسها في موضع الوصي على النظام المغربي الضامنة لإستمراره حتى وإن تطلب الأمر التضحية بالقانون والشرعية الدوليين.

وفي المقابل نخوض نحن هذا الصراع بإرادة البقاء، ولكن أيضا بتصور واضح لبناء نموذج المجتمع والدولة الصحراويين على أرض الساقية الحمراء ووادي الذهب مسلحين بعزيمة وقناعة ذاتية لإنتزاع الحق المستند على الشرعية الدولية.

في هذا الصراع الطويل بين منطق القوة ، الذي يستند إليه النظام المغربي ومن خلفه حلفاؤه، وقوة الحق الذي نحتج به مستندين في المقام الأول إلى قوتنا الذاتية التي منحت السمة الفارقة في أكثر من معركة في حربنا التحريرية يضحى الصراع صراع وجود.

في هذا السياق بالذات ، الذي ينعقد فيه المؤتمر الشعبي العام الثاني عشر للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تتضح ملامح الصراع في أعظم تجلياته ويصبح تفعيل وتعزيز عناصر القوة الذاتية التي تجد من الجبهة محور مدارها أمر ضروري، لذا من الأهمية بمكان التأكيد على:

- 1- الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، الحاضن الأمين لعناصر قوتنا البشرية، المادية، المعنوية والمعرفية، والضامن لتحرير الأرض وفرض قيام الدولة الصحراوية المستقلة كاملة السيادة.
- 2- وحدانية تمثيل الجبهة للشعب الصحراوي وشمولية هذا التمثيل لكل الصحراويين أينما تواجدوا، وهو أمر جسده الإنتفاضة بأنصع الصور والتجليات، إذ أكدت إستمرار الحرب التحريرية بأساليب مختلفة - وفي حيز جغرافي أكثر شساعة وصلت عمق العدو وأفقده هيبته - ويظل الكفاح المسلح في مقدمة تلك الأساليب.
- 3- الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تنظيم سياسي يقود الكفاح المسلح من أجل تحرير الوطن وبناء الدولة الصحراوية المستقلة في حدودها المعترف بها دوليا، تضع الرؤية السياسية الشاملة وتحدد أساليب التحرير من جهة ومنهجية وأدوات البناء حالا ومستقبلا.
- 4- حرب التحرير الوطنية مستمرة بإستمرار النزعة العدوانية التوسعية التي تستهدف حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإستقلاله وإنكار ومصادرة حقه في الوجود، وضمان إستمرار حرب التحرير مرتبط إرتباطا وثيقا بتجميع وتفعيل عناصر القوة التي تتأسس على تنظيم طلائعي فاعل ومحسوس في ساحات الفعل النضالي كافة، قوة عسكرية مؤهلة ومهابة وعلى إستعداد دائم للرد على التحديات، جبهة داخلية متماسكة وديناميكية، نموذجا لدولة القانون والمؤسسات، ودبلوماسية نشطة وقادرة على إدارة المعركة الخارجية وصنع الحدث وتوجيه رأي دولي داعم لقضيتنا وضاعط على العدو في الهيئات الإقليمية والدولية.

*مهام وأولويات:

على ضوء معطيات الوضع الراهن فإن تركيز الجهد لرفع التحديات في الميادين التالية يبقى أمرا ملحا بالتأكيد على:

1. إن التحديات الخطرة، الراهنة والمستقبلية، تتطلب وجود تنظيم سياسي قوي ومتماسك، لأنه هو وحده القادر والضامن نجاح المشروع الوطني والكفيل بوضع آليات تفعيل البرامج والخطط.
2. تعزيز بناء التنظيم السياسي إعتقادا على القيم والمبادئ التي تكون مرجعية لسلوكيات المناضل وإيجاد آلية لرقابة صارمة وفاعلة تضبط السلوك والممارسة، وتضمن التناغم بين الخطاب والتطبيق.
3. تفعيل تنظيمنا السياسي أداء وأدواتا وهياكلا بما يحقق الغايات المرجوة، وتوسيع عملية التأطير حيث يراعي المتغيرات في حركة إجتماعية تساهم المنظمة في قيادتها وتوجيهها مع إيجاد الحوافز الضرورية والخطاب المقرون بالفعل المعزز للثقة والمحقق للمصداقية، إنطلاقا من مبادئ ومثل وقيم تشكل المرجعية ومقاييس ومعايير واضحة وصارمة 'يحتكم إليها.
4. العمل المستمر على خلق النموذج السياسي والإجتماعي الصحراوي المتميز الذي يقوم على منظومة المثل والقيم والسلوكيات الصحراوية التي تؤكد التمايز بيننا وبين النظام المغربي المخزني.
5. إيلاء جيش التحرير الشعبي الصحراوي الأهمية والعناية القصوى، ماديا ومعنويا، بإعتباره الحامي الأول لخياراتنا الوطنية.
6. التركيز على الإنتفاضة فعلا وطنيا متميزا وجبهة مفتوحة في عمق العدو، ومدها بكل عناصر الإستمرار، والقوة بما يحقق الهدف منها.
7. تعزيز ثقة المواطن في مؤسساته التنظيمية بإعتماد مبدأي الشفافية والمحاسبة وترشيد الإمكانيات العامة، والسهر على تأمين الحاجات الأساسية.
8. إستكمال بناء أجهزة العدالة وإقرار القوانين المجسدة لدولة القانون، والتأكيد على تقوية الأجهزة الأمنية والحفاظ على النظام العام.
9. تقوية أداء الجبهة الإعلامية ومدها بمقومات النجاعة والتأثير من أجل تقديم الخطاب/القضية الوطنية، صورة وخبرا، بالشكل الذي يناسب عظمة نضالاتنا.
10. التحلي باليقظة في إدارة النزاع في واجهته الدولية، والتعاطي مع منظمة الأمم المتحدة بإيجابية لا يعادلها غير التشبث الصلب بمكاسبنا الوطنية والدفاع بإستماتة عن الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير، الحرية والإستقلال، وهو ما يقتضي تعزيز الجبهة الدبلوماسية وحشد الطاقات والكفاءات لتحقيق الأهداف المرجوة.

1. التنظيم السياسي:

*منطلقات:

1. التنظيم السياسي للجبهة المنطلق والحاضن لفعلا السياسي والفضاء الطبيعي لتأطير نضال كامل الجسم الصحراوي أينما تواجد من أجل نيل إستقلاله والإطار الجامع لمختلف مناحي فعلا الوطني، الضامن لحشد كل عناصر الصمود وشحن الهمم، وقيادة الشعب في درب التحرير وتكريس الكيان الوطني الصحراوي المستقل.
2. في مرحلة التحرير تظل الدولة أداة من أدوات التنظيم السياسي المسخرة في سبيل تحقيق الهدف النهائي؛ الحرية، الإستقلال وإستكمال بسط سيادتنا على كامل ارض الساقية الحمراء ووادي الذهب.
3. يتأسس على ذلك أن تقوية التنظيم السياسي هو في ذات الوقت تقوية لدعائم النموذج الصحراوي، مؤسسات، هياكل وميادين، وأن المناضلين في مختلف هيئات التنظيم السياسي مطالبين بالمساهمة في تجسيد هذا الدور على أرض الواقع، وهو ما يتطلب بالضرورة العناية المستمرة بهياكل التنظيم، الأداء والكفاءات التي ينعقد عليها جميعا نجاح تنظيمنا السياسي.
4. إستئناف القتال لتحرير الوطن يجب أن يظل احتمالا فعليا محسوسا في كل الخطط والبرامج وعنوانا للخطاب الوطني.

*الأهداف:

أولا: على مستوى البناء:

1. تفعيل الرقابة بمختلف أنواعها [شعبية، سياسية وإدارية] وعلى كافة المستويات توخيا تحسين الأداء وتنفيذ المهام وتحقيق العدالة.
 2. الإستمرار في إعتداد الندوات السياسية والأيام الدراسية على المستويات المحلية، الجهوية والوطنية إطارا لتعميق الوعي السياسي وتقييم البرامج وأداء السلطات.
 3. دراسة وتحديث طرق إتخاذ القرارات على مستوى هيئات الجهة ابتداء من الخلية إلى المؤتمر، وإعطائها فسحة من التأثير في صنع القرارات، وجعلها فضاء مجديا ومؤثرا في إتخاذ القرارات ورسم التوجهات.
 4. تفعيل وتعزيز الدور الذي تقوم به الخلية كأصغر نواة في التنظيم لإحداث التأثير المطلوب في الجسم السياسي ككل.
 5. بحث أساليب جديدة في تاطير أوسع للجماهير حيث تكون الهياكل فضاء فسيحا لحفز المشاركة في الميادين الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية، من خلال إنشاء الجمعيات الشعبية التي تنشط في مختلف مناحي الحياة لتساهم - في إطار التوجهات الوطنية لتنظيمنا السياسي - في الرفع من مستوى ونوعية مشاركة السكان في النشاطات السياسية والإجتماعية.
 6. تعميق الدور السياسي والتنظيمي للمنظمات الجماهيرية والمجالس الوطنية (الوطني والإستشاري) والإتحادات المهنية لتلعب دورها في تطوير وإنجاح التجربة الوطنية بكاملها، والتركيز على تنشيط فعلها داخليا في التنظيم والتأطير، التثقيف والتوعية وخارجيا بإعتبارها جسورا مهمة لربط أواصر الإتصال والتضامن مع التنظيمات والهيئات الجهوية والدولية.
 7. مراجعة شاملة للتأطير تراعي:
 - *شموليته لكامل الجسم الصحراوي(مخيمات، مناطق محررة، محتلة ومهاجرين..).
 - *مركزته مع المرونة اللازمة لتحقيق الغايات من التأطير.
 - *مراعاة الشرائح الإجتماعية (شباب، طلبة، عمال، رجال، نساء...).
 - * وضع خطة لتأطير النشاط الإقتصادي الخاص وإشراكه في تحمل عبء المجهود الوطني.
 - *الإهتمام بالحوافز السياسية، المعنوية والمادية في مختلف مراحل التأطير.
 8. إيلاء إنتفاضتنا وإنجازاتها العناية الإستثنائية التي تستحق، وتركيز الجهود من اجل تعزيز التجربة وإغنائها ومددها بأسباب القوة والإستمرارية والعنفوان.
- ثانيا: على مستوى الأداء:**
1. إعتداد الخطاب الموضوعي في تشخيص الواقع، ومواجهة مكامن الضعف والقصور وكيفية علاجها وإستعادة اللحمة فكريا وعضويا بين قمة وقاعدة التنظيم، وربط الإتصال الدائم بينها(ملتقيات، ندوات، مواد تعبئة..) ضمانا للثقة المتبادلة، وتعزيزا للمصداقية.
 2. إعتداد الأساليب العلمية التي يجب أن ينتهجها الخطاب السياسي في البحث والتحليل، والقيام بمختلف فعاليات التوعية والتثقيف والتكوين وإتخاذ الأسلوب الأنجع في التصدي لمشكلات الواقع.
 3. منح الهيئات الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لها ومحاسبتها على اساس ذلك، وتكريس البناء المؤسسي من خلال التعاطي والتعامل مع البرامج بعيدا عن الإعتبار الشخصي. والحرص على تسيير تلك الهيئات من خلال مجالس تسيير جماعي فعلي وفاعل يحد من ظواهر سلبية كالتفرد بالقرار واستغلال النفوذ وتملك المؤسسات العامة.
 4. إيجاد مركز وطني للطباعة والنشر لدعم وسائل إعلامنا الوطني، وتكوين مختصين في الميدان.
 5. التركيز على تمتين الجسور مع جماهير الإنتفاضة، مواصلة دعم برامجها (منابر، مسيرات، رسائل.... وغيرها) والتجند من حولها والتفاعل الدائم معها.
 6. إعطاء الأهمية الكافية لتكوين العنصر النسوي عن طريق دعم المؤسسات والبرامج الخاصة لذلك، وتعميق مشاركة المرأة في صنع القرار الوطني.
 7. مراجعة وتفعيل أساليب التنشئة من الأسرة ودور الحضانة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام، والمرافقة التنظيمية للنشء بمواقع دراسته بالخارج، بمايسهم في بناء

الإنسان الصحراوي الوثيق الصلة بواقعه السياسي والثقافي والديني والمتمثل لقيم شعبه وقضيته الوطنية بما يضمن عنصر التواصل الإيجابي بين الأجيال.

8. تدعيم برامج محو الأمية وتعليم الكبار، والعمل على إشاعة ثقافة الكتاب.

ثالثاً: على مستوى الأداة:

1. إيجاد أدوات تنفيذية قادرة ومؤهلة تقني بأهداف هذا البرنامج وحريصة على تنفيذه، وتشغيل وتأطير الطاقات والكفاءات المتجددة باستمرار، وإحكام ضبط ملفات الأطر والأفراد وجعلها أساساً للحكم، الترقية والإستفادة.
2. مواصلة الجهد المبذول في التثبيت الهيكلي وتحديد المهام والصلاحيات لكل الوظائف السياسية والإدارية، وإيجاد النظم والقوانين التي تحكم التعيين في المناصب الإدارية والسياسية، وتوزيع الصلاحيات القانونية في هذا الموضوع.
3. تنظيم الجوانب الحيوية ذات العلاقة بحسن الأداء وسمعة التنظيم، وفي مقدمتها تنظيم المال العام وحمايته.
4. إيجاد الخطط اللازمة لحماية الإطارات الملتزمة والمتفانية من تأثيرات الواقع المادي والإجتماعي، والوصول إلى جعل نتائج هذه الخطة مجال إستقطاب وإسترجاع للإطارات.
5. التركيز على التكوين العلمي وإعادته والتدريبات والملتقيات والجامعات الصيفية للأطر كوسيلة للرفع من مستوى إطاراتنا ومختلف أدواتنا التنظيمية.
6. مراجعة القوانين الانتخابية حسب خصوصية كل عملية إنتخابية وفق منهج علمي مدروس يعالج القصور والخلل القائم.
7. الإعتناء بالقاعدة الانتخابية من حيث الفهم الصحيح لدورها ومسؤولياتها في إختيار الأطر والكفاءات من حيث دورها في المحاسبة والرقابة المباشرة.

II. ميدان الدفاع:

*منطلقات:

1. وقف إطلاق النار لا يعني السلم، وحالة الحرب إذن لا تزال قائمة، ومن هنا يظل جيش التحرير الشعبي الصحراوي عنوان قوتنا وهيبتنا وأداة التحرير، ضامن الإستقلال والمساهم في عملية البناء.
2. لذا يصحى من الضروري إعتبار جاهزية هذه المؤسسة وإستعدادها القتالي، وما يتطلبه ذلك من إمكانيات بشرية ومادية وبرامج وإجراءات تنظيمية، غاية المنظمة سلماً وحرباً وأولوية أولوياتها.
3. المقاتل والمؤسسة العسكرية المقياس الصادق الذي يمكننا من معرفة مدى قوة الجبهة من ضعفها، فوضعية المقاتل تنبئنا عن وضعية الحركة ككل.

*أهداف:

1. ترقية وتطوير هيئة الأركان العامة للجيش مع تحسين أدائها، إلى جانب إستحداث مكتب للدراسات والبحوث العامة والمتخصصة.
2. البناء المنسجم للجيش بإعادة بناء وحداته القتالية وضبط أسقف الهيكلية إلى جانب مراجعة نظم تسييرها وتحديد صلاحياتها وحدود المسؤوليات بها.
3. تسيير الجيش وفقاً لصيغ حديثة تجعله منظماً قادراً ونشطاً وذلك وفق نظم وضوابط يتم تحديدها وإجراءات تديرية تعالج مسائل الأهلية والكفاءة والتدرج والإنضباط وحماية قيمه ورصيده التاريخي.
4. تركيز الجهود لتقوية أداء المحافظة السياسية حتى يتسنى لها القيام بأدوارها التوجيهية والتربوية والتثقيفية.
5. التأمين المنتظم والمخطط لجاهزية وحدات الجيش البشرية والمادية ومراجعة منظومات الصيانة والحفاظ على العتاد وأساساً الإختصاصات والأسلحة المعقدة.

6. ترقية وتحسين أداء المدارس العسكرية والرفع من مستوى أطقمها، وإدخال النظم التقنية بها، وكذا على مستوى التوجيه، الإدارة والإتصال. وفتح مراكز للإعلام الآلي بهذه المدارس، وكذا بمختلف النواحي العسكرية، لتمكين المقاتل من الإستفادة من خدماتها، ومن ضمنها خدمة الإنترنت.
7. تفعيل منظومة التجنيد وإستكمال سن قوانينها ضمانا لتزويد الجيش بالطاقات الشبانية المتعلمة وأساسا على مستوى النخبة فيها بما يخدم التحديث ومواكبة الدورات التخصصية والمعارف والإكتشافات العسكرية الحديثة.
8. إستكمال وتفعيل الجهاز المالي على مستوى وزارة الدفاع الوطني، إلى جانب تنظيم عمليات التفتيش والمراقبة والمتابعة المستمرة لهذا الجهاز.
9. توفير كل ما من شأنه تقويم الظروف المادية والمعنوية للمقاتل وإعادة تنظيم سلم الرواتب على مستوى وطني وتأمين أعلى راتب للجيش بمراعاة معايير كالأقدمية والتدرج وتوفير اللوازم الفردية والخدمات اللازمة، ومنحه الأولوية في المعاملات التي تكون مؤسسات المنظمة محورها... وغير ذلك من سبل التحفيز التي تجعل من المؤسسة العسكرية محط إستقطاب وجذب وقطب إشعاع وهيبة.
10. ترقية القضاء العسكري وتفعيله. وتقوية الأجهزة الأمنية مهنيًا بما يجعلها في مستوى المهمة المنوطة بها، والعناية بالإعداد والتكوين المستمرين لهذه الأجهزة بمختلف مكوناتها بهدف رصد أنشطة العدو وإستباق مؤامراته من جهة، ومن جهة ثانية حماية إستقرار وأمن مواطنينا في مختلف أماكن تواجدهم.
11. إيلاء العناية الخاصة بأسر الشهداء والمعتقلين من الجيش والإلتفات إلى ملف المفقودين والإعتناء بأسرهم، وكذا المرضى والجرحى والعجزة من أفراد الجيش بضبط ملفاتهم والتكفل بتقديم المساعدة اللائقة بهم ورعايتهم، ودعم الصحة العسكرية بالأدوية والمعدات والأطباء وتجهيز مستشفى الشهيد بلا وغيره من المستشفيات العسكرية الجهوية.
12. إيلاء الإهتمام الخاص للمناطق المحررة وبسط مختلف مظاهر السيادة عليها بإعتبارها إحدى ساحات الصراع المتقدمة مع العدو وتنميتها وخلق ظروف الإستقرار والحياة بها (مشاريع، مياه، تعمير، فلاح، تنمية حيوانية...).
13. تطوير وترقية العلاقة مع الجزائر والنهوض بها إلى مستوى التحديات ومتطلبات المرحلة مع البحث المستمر في توسيع وتنويع علاقات التعاون والتواصل مع جيوش دول حليفة أخرى.

III. ميدان الأرض المحتلة والجاليات والريف الوطني:

أ. الإنتفاضة:

*منطلقات:

1. إنتفاضة الإستقلال أسلوب نوعي في معركة التحرير نقلت المعركة إلى عمق العدو وأصابت هبة النظام المخزني في الصميم، وجسدت القطيعة مع النظام المغربي ومع جميع مشاريعه المشبوهة.
2. أبرزت إلتفاف جميع مكونات الشعب الصحراوي حول الجبهة الشعبية وحول مشروعها التحرري الوطني وكرست وحدانية تمثيلها.
3. الإنتفاضة أسلوب مقاومة، توظيفه الأمثل من شأنه إحداث التأثير المرجو في موازين القوى، وهو أمر يستدعي وضع إستراتيجية شاملة بأساليب وآليات محددة للوصول إلى الأهداف المبتغاة.

*أهداف:

1. مباشرة سياسة عملية إستثنائية لدعم وحماية الإنتفاضة بالأرض المحتلة وجنوب المغرب والمواقع الجامعية، وتشجيع روح التآزر والتضامن بين المواطنين الصحراويين أينما تواجدوا لإفشال سياسة العدو التفريقية.
2. شمولية وتقوية الفروع السرية والمكونات العلنية الحقوقية والجمعية وفي مختلف المجالات والمواقع وترقية وتنوع الأساليب السلمية وإحكام قنوات الإتصال والتنسيق مع مكونات الإنتفاضة لتصبح فعلا يوميا تصعيديا ومواجهة مفتوحة مع الإحتلال.
3. تقديم كل أوجه الدعم المادي والمعنوي لإنتفاضة الإستقلال، وتأسيس صندوق للتضامن مع الإنتفاضة على مستوى دوائر الجمهورية وفي المدارس وأماكن تواجد جالياتنا. وإيلاء عناية خاصة بالمعتقلين السياسيين والمفقودين وجرحي الإنتفاضة وأسراهم.
4. إيجاد هيئة لإدارة معركة الإنتفاضة تكون من مهامها توجيه الفاعلين في الإنتفاضة إستراتيجيا بالتركيز على المكونات التنظيمية بإعتبارها آلية تساهم في التوعية السياسية وتبلور الخطط وتنفذ توجيهات القيادة، وإيجاد قنوات التنسيق المناسبة مع الفاعلين السياسيين داخل المغرب الذين يؤيدون حقنا في تقرير المصير، وأخيرا تؤمن الدعم الدولي لحماية الإنتفاضة وفك الحصار عنها وتوسيع مهام بعثة المنورصو لتشمل صلاحياتها حماية حقوق الإنسان داخل مناطقنا المحتلة.
5. تقوية وشمولية جسور التواصل مع مختلف مكونات الجسم الوطني في المناطق المحتلة وجنوب المغرب، والعمل على تجسيد تمثيل المكونات التنظيمية في المناطق المحتلة وجنوب المغرب والجاليات داخل هيئات الجبهة وروافدها.
6. توظيف الجانب الثقافي، الفني والإعلامي في كل المواقع لعكس نضالات وتضحيات ومعاونة حماهير شعبنا في المناطق المحتلة وجنوب المغرب.
7. إنتهاج سياسة خاصة تستهدف الشعب المغربي بكل مكوناته وخاصة المتواجدين منه بالمنطقة، وتقوية العلاقة مع التنظيمات السياسية والحقوقية بالمغرب بإستمرار التي تدافع عن حق شعبنا في تقرير المصير والإستقلال.
8. إستحداث جهاز لمتابعة الرأي العام المغربي والتنسيق والإتصال بمكونات المجتمع المغربي سياسية كانت أم ثقافية أو إعلامية.

ب. الجاليات:

***منطلقات:**

1. تختزن جالياتنا في بلدان المهجر طاقات معتبرة ومتجددة يتعين على التنظيم إستغلالها وتوظيفها بشكل يصب في تحقيق أهدافنا الوطنية.
2. أظهرت جالياتنا حسا وطنيا عاليا ترجمته ميدانيا في أكثر من مناسبة تمسكا بمشروع الدولة الصحراوية المستقلة والتفافا حول الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الصحراوي.

***أهداف:**

1. من الضروري رسم سياسة واضحة المعالم والأهداف تجاه جالياتنا تعمق إرتباطها بالمنظمة من خلال إعتقاد أساليب متطورة ومفتوحة على الواقع الذي تعيش فيه الجالية، تتيح الإستفادة من طاقاتها في مختلف المجالات، في الوقت الذي يسهم فيه التنظيم بالتخفيف من معاناتها، إلى جانب إنتهاج صيغ مناسبة وعملية في التأطير.
2. مراجعة الهيكلة والأساليب المعتمدة تجاه الجالية الصحراوية بما يتناسب والتطورات التي شهدتها كل جالية، مع مراعاة خصوصية القادمين من الأرض المحتلة وجنوب المغرب.
3. إيلاء عناية خاصة بجالياتنا أينما تواجدت لتلعب دورها كجسر تواصل مع المحيط الذي تعيش فيه وكقوة محسوسة تمارس التأثير السياسي، الإجتماعي والثقافي المرجو منها.

4. رسم سياسة شاملة تهدف إلى تقديم صورة جديدة لسياسة الجبهة تؤمن بضرورة مساهمة الجميع في معركة التحرير والبناء.
5. تشجيع تأسيس الاتحادات المهنية من داخل هذه الجاليات (أطباء، محامون.. الخ)، وإشراكهم في تغطية العجز في الميدان الصحي وفي الدفاع عن حقوق الجالية والدفاع عن الناشطين الحقوقيين في المناطق المحتلة وجنوب المغرب.
6. رسم برنامج ثقافي، تربوي تجاه الأطفال والشباب لتعزيز إرتباطهم بشعبهم وقيمهم الدينية والثقافية (تعليم اللغة العربية والقرآن الكريم، تشجيع تبادل الزيارات ورحلات التعارف، وتشجيع المواهب والمتفوقين...).
7. تركيز كل الجهود لدعم الإنتفاضة ماديا ومعنويا بشتى الطرق ومختلف الوسائل.

ج. الريف الوطني :

*منطلقات:

1. سكان الريف الوطني شريحة مرتبطة إرتباطا عضويا بالقضية الوطنية وتدين بالولاء للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، إحتضنت أولى طلائعها وشهدت بدايات التحضير وإندلاع الكفاح المسلح.
2. تأطير هذا الإرتباط بالمنظمة والقضية الوطنية يجب أن يكون في مقدمة الأولويات إذ سيسهم في إفشال مناورات العدو لإستمالة سكان الريف الوطني، الذين يعيش الكثير منهم على تماس يومي مع العدو أو يتنقلون داخل الحدود المجاورة.
3. وجود هياكل تنظيمية/إدارية، ينتظم حولها النشاط الإجتماعي والإقتصادي لسكان هذه المنطقة أمر في غاية الحيوية.

*أهداف:

1. عطفنا على ما سبق، من الملح المباشرة في توفير الشروط الضرورية لقيام وحدات إدارية مرنة - دوائر وبلديات - تبعاً لتوزيع السكان وحجم التجمعات السكانية في الريف، تجسيدا فعليا وميدانيا لممارسة سيادتنا على الأرض ودعما لبرامجنا التنظيمية الموجهة لسكان هذه المناطق.
2. وضع خطط صارمة لحماية ثروتنا الحيوانية والمناطق الخضراء في هذه المناطق، وخلق سياسة خاصة للتأمين الذاتي داخل الريف الوطني.
3. وضع سياسة أمنية دقيقة لتأمين خاصرة الثورة ولعب الدور المطلوب في محاربة التهريب والهجرة السرية.

IV. ميدان الإدارة الوطنية:

*منطلقات:

1. الإدارة هي الأساس الذي يركز عليه البناء الهيكلي والمؤسساتي، وهي المرآة التي تعكس أمام المواطن طبيعة ممارسات التنظيم السياسي ونوعيته، وتكتسي أهميتها من دورها المحوري في التخطيط والبرمجة والتوجيه وعليها تقع مسؤولية تطوير أساليب التسيير والنهوض بالجانب الإداري من العملية التنظيمية إلى مستوى تحقيق الأهداف المتوخاة.
2. إدارتنا الوطنية بما أنها ليس كلاً مغلقاً على ذاته، بل تمثل جزءاً من نسيج المنظومة البشرية التي تحتضنها، فقد نشأت في مرحلة سمتها الأساس الطرفية والإستثنائية لتؤدي وظائف إعتيادية، وثمة يكمن التحدي الذي واجهته إدارتنا التي تصدت للقيام

بمهمتين في آن ؛ خدمة حرب التحرير من جهة، ومن جهة ثانية تفعيل مؤسسات الدولة الوطنية دولة القانون والمؤسسات.

3. مواكبة الإدارة الوطنية لمتطلبات العصر يؤهلها للنهوض بمهمة تربية حضارية للمجتمع وعصرنته بإشاعة عقلية الإدارة، ووضع خدمة المواطن ومبدأ تقرب الإدارة منه هدفا ثابتا في كل برامجها وخططها.

*أهداف:

1. الإستمرار في تحديث الإدارة الوطنية وتثبيت هياكلها:
*إيجاد هيكله فعالة للدراسة، التخطيط، البرمجة وقانون يحدد وينظم عملها وعلاقتها مع آليات تفعيلها، تحديث وتفعيل وظيفة المالية ووضع قانون يضبط عملها وصلاحياتها.
- *ضمان إستمرار إنتظام عمل البريد وتطويره والرفع من مستوى الإتصال الهاتفي وضمان تشغيل خطوط الهاتف المجانية بين المؤسسات على المستويين الجهوي والمركزي.
- *العناية بالإدارة المحلية وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة لذلك.
- *ضرورة العناية بالأرشفة (جمع، تصنيف وإستغلال) وصيانتها.
- * الإستمرار في توسيع شبكة الإعلام الآلي وتقنياته.
2. الإهتمام بالتكوين وإعادة التكوين بوضع سياسة ناجعة للتكوين المهني على مستوى الداخل والخارج والعناية بالتربصات والمكتقيات والمحاضرات والحلقات الدراسية والرفع من مستوى المدرسة الوطنية للإدارة ودعمها بالإمكانات البشرية والمادية اللازمة وإيجاد مقرر وطني للإدارة ودعم الميدان بالكفاءات ذات المستويات الأكاديمية العالية.
3. إعطاء أهمية إستثنائية لدور الرقابة الإدارية وتقوية آلياتها قصد محاربة الظواهر السلبية كالرشوة والتزوير والمحسوبية وغيرها... والوقوف في وجه التجاوزات وضمان التحكم الجيد في الوسائل والإمكانات.
4. وجوب مراجعة قانون الأفراد، وضرورة ربط التعيينات في هذا الميدان بالشروط والمعايير المنصوص عليها قانونا.
5. وضع سياسة دقيقة الأهداف ترمي إلى تنظيم وإنتظام حركية الأطر الإدارية قصد تفعيل تقويم أداء موظفي الإدارة وتوخي الإنصاف والعدالة في ذلك، وإستكمال النظم والإجراءات والضوابط الخاصة بالنظام الإداري والمحددة للمهام والمسؤوليات والصلاحيات على مختلف المستويات التي تعالج التعسف في إستعمال السلطة وإستغلال النفوذ.
6. مراجعة مفهوم " الإستفادة/الراتب " على كل المستويات، والعمل على شموليتها، وربط جميع الإستفادات في القطاع المدني بالوظيف العمومي.
7. الإستمرار في تقرب الإدارة من المواطن بتفعيل هياكل التوظيف العمومي على المستوى الجهوي والمحلي، تطبيق قانون الحالة المدنية، إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الشفافية والتحكم في إصدار الوثائق الشخصية.
8. وضع قانون ينظم القطاع الإقتصادي العام ويحدد الملكية العامة ويحميها، مع مواصلة بذل الجهد في الرفع من مستوى تنظيم المبادرة الفردية
9. إعطاء عناية خاصة بالأجهزة الأمنية وتأهيلها مهنيا ودعمها بالإمكانات والكفاءات البشرية وإعتماد التكوين وإعادة التكوين في الميدان وتجهيزها بالوسائل الكفيلة بأدائها لمهامها على أحسن وجه ورفع تحديات المرحلة الراهنة ووضع خطة لمكافحة الجريمة وإحكام التنسيق والتعاون مع الجيران، مع تفعيل الخلايا الأمنية على جميع المستويات ودعم المستوى المحلي (الدائرة) بنواة للشرطة.
10. إيجاد " هيئة وطنية لحماية البيئة " يكون من ضمن ملفاتها حماية البيئة ونظافة المحيط، ووضع سياسة لمكافحة الإضرار بثروتنا الغابية، مع ضرورة تأهيل المختصين في هذا الميدان، ومد الهيئة بالإمكانات اللازمة، البشرية والمادية، لتحقيق الغاية من إنشائها.
11. العناية بأفراد الحرس الولائي والإهتمام بملفات المتوفين منهم وبعائلاتهم.
12. الإستمرار في العناية بالجريدة الرسمية وإنتظام صدورها وتطويرها.

V. الميدان الإجتماعي:

*منطلقات:

1. أحد أهم المعايير التي يحتكم إليها لمعرفة تقدم الدول وإزدهارها، وإذا كان التقدم في هذا الميدان محفوقا بالمصاعب والعراقيل، وهو عادة ما يكون بطيئا، لكن السياسة الإجتماعية التي إنتهجها تنظيمنا السياسي حققت بعض التقدم رغم صعوبة الظروف وخصوصية التجربة.
2. فالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مثلت ومنذ إنطلاقتها ثورة شاملة لتحرير الأرض، لكن أيضا لتحرير الإنسان من عبء الماضي المرفوض والتأسيس لسياسة إجتماعية متكاملة تهدف إلى تحقيق المساواة والتكافل.
3. ولتحقيق هذه الغاية الكبرى ينبغي الإستمرار في تقييم وتقويم سياستنا الإجتماعية التي تستند على ركائز ثلاث: الحفاظ على المكاسب المحصلة وحمايتها، معالجة مناحي القصور المسجلة وبذل الجهد في الإجتهد وتحديث ما يتناسب مع نمو المجتمع وتطور الوسائل والأساليب.
4. تظل خدمة كفاحنا التحرري وتجنيد المجتمع لمواصلة مسيرة التحرير حتى تحقيق الهدف المنشود منطلقا أساسيا في برامجنا وخططنا وسياستنا الإجتماعية.

*أهداف:

1. السهر على تجسيد العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص والإستفادة بالتساوي من الخدمات الإجتماعية الأساسية.
2. إيلاء عناية خاصة بالمختصين في الميدان الإجتماعي وتحفيزهم وتوفير شروط صمودهم في الواقع المعاش، وإشراكهم في تحديد السياسات العامة كل حسب إختصاصه.
3. الإهتمام بالبناء الأسري على قاعدة الدين والأخلاق وتعزيز المجهود التنظيمي الهادف إلى تكريس سياسة شاملة للنهوض بالقطاع الإجتماعي.
4. دعم وتطوير برامج التكافل والتضامن الإجتماعيين، والنهوض بالرعاية الإجتماعية، وبعث برامج محو الأمية والتثقيف الشعبي والعمل على أن تتبوأ المرأة مكانتها في الحياة السياسية ومنحها نصيبا أوفر في مواقع إتخاذ القرار بما يعكس دورها في إدارة شؤون الحياة العامة.
5. العناية ببرامج الطفولة والشباب ومنحها المزيد من الإهتمام والحرص على تعزيز إرتباط هذه الشرائح الإجتماعية بهويتنا وقضيتنا الوطنية.

أ.التعليم والتربية:

1. إلزامية ومجانية التعليم.
2. مجهود وطني عاجل لتقييم مناحي الضعف في المنظومة التربوية على طريق إيجاد حلول للمشاكل القائمة في هذا الميدان خاصة ما تعلق منها بالمنهاج والمقرر والتكوين والتأطير والتحصيل.
3. الإهتمام الخاص بأسرة التعليم وبمحتواه وخاصة ما تعلق منه بتجديد الأساليب، الرفع من مستوى المؤطر التربوي وجعل الأسرة شريكا فعليا في العملية التربوية، وإيجاد مقرر وطني صحراوي يراعي خصوصية الواقع.
4. إعطاء برامج التكوين المهني عناية خاصة - من حيث الخطة، التوجيه، الإمكانيات وصيغ المتابعة - بالنظر إلى ما ينبغي أن تلعبه هذه البرامج في الرفع من مستوى التنمية الوطنية.
5. فتح ورشات تكوين مهني لإستيعاب الأطفال ضحايا التسرب المدرسي، الذين لم يبلغوا سن التجنيد بعد.
6. تحفيز الطلبة والتلاميذ للرفع من مستوى التحصيل العلمي، والإهتمام باللغات الأجنبية ودعمها للتغلب على الصعوبات القائمة من أجل تحصيل جيد يمكنهم من التوجيه إلى الإختصاصات العلمية الحيوية لمستقبل الدولة الصحراوية وفتح المجال للطلبة للدراسات ما بعد التدرج.

7. تقرب المدرسة الإعدادية من العائلة للإستفادة من العوامل الإيجابية المحيطة، بما في ذلك توفر فرص أكبر لتوظيف الأستاذات، وهو الشيء الذي يصعب في الظروف التي توجد عليها هذه المدارس في الوقت الحالي.
8. إيجاد الأسلوب المناسب لتدريس اللغة الفرنسية بمدارسنا الابتدائية لتذليل الصعاب أمام طلبتنا وتوسيع مجالات التخصص أمامهم.
9. تفعيل دور جمعيات أولياء التلاميذ وإشراكها في وضع التصورات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض العملية التربوية.
10. تحديد معايير صارمة في إختيار المشرفين، المرافقين للطلبة في الخارج.
11. إيجاد برامج تحسيسية تجمع الأسرة التعليمية بأسرة لاطفل لمحاربة الظواهر السلبية [العنف، التدخين والفساد الأخلاقي...].
12. الإهتمام بدور الحضانة (التربية) والتركيز على دورها الأساسي في تهيئة الطفل للدخول في الطور الابتدائي.

ب. الصحة العمومية:

1. مجانية العلاج.
2. تعزيز سياسة " الوقاية خير من العلاج " بإعتماد برامج التوعية والرقابة الصحية المختلفة والرصد المسبق ومتابعة تطورات الأمراض والأوبئة بدول الجوار وأخذ الإجراءات الاحترازية المناسبة.
3. تنفيذ الخطط الهادفة إلى تجسيد مبدأ تقرب الخدمة الصحية من المواطن، والعناية بالمرضى والرفع من مستوى الخدمات الصحية في المستشفيات والمستوصفات.
4. إعتماد خطة دائمة لتطوير الإطارات الصحية والرفع من مستوى مؤهلاتهم العلمية وأدائهم العملي ووضع خطة للتحفيز وتوفير الشروط المناسبة والكفيلة بإستمرارهم في أدائهم لمهامهم في القطاع الصحي.
5. إدخال تقنيات الإتصال في الهياكل الصحية لتمكين المواطنين من مناداة أجهزة التدخل الطبي والإغاثة بطرق ميسورة.
6. الإستمرار في متابعة ملف الإجلاء، خاصة ما تعلق منه بالبحث عن مراكز إيواء جديدة.
7. تنظيم الصلاحيات والأدوار الكفيلة بتحميل السلطات المحلية والولاية مسئولياتها تجاه قطاع الصحة العمومية ومرافق الرعاية الطبية الموجهة للمواطنين.
8. دعم وتفعيل مستشفياتنا بالمناطق المحررة.
9. النهوض بالصحة المدرسية وتكثيف البرامج التحسيسية والتربية الصحية.
10. إستغلال التعاون الخارجي في الميدان الصحي وتوجيهه بما يخدم سياستنا الصحية وتعميق الإستفادة من البعثات الطبية الأجنبية، وتشجيع الأطباء الصحراويين للعمل ضمن هذه البعثات.
11. الإستمرار في الوفاء بالتزاماتنا تجاه القارة الإفريقية في هذا الميدان، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الأمراض المعدية والأوبئة التي تفتك بالقارة.
12. تفعيل وتحديث الرقابة والتفتيش في الميدان الصحي وتحديث معايير تنفيذهما بإستمرار.
13. الإستمرار في النهوض بالطب البيطري والرفع من مستوى تحفيز العاملين في الميدان.
14. تكوين مختصين في الطب الشرعي.

ج. العدل والشؤون الدينية:

1. التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وتجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع.
2. الإستمرار في بناء هياكل العدالة وتطويرها والحفاظ عليها من تأثيرات الواقع اليومي والفساد.
3. تحصين القضاة وحماية أطر الميدان بإيجاد الحوافز المادية والمعنوية.
4. التكوين وإعادة التكوين للرفع من مستوى أطر المؤسسة، وإيجاد محققين مختصين.

5. إعطاء العناية اللازمة للمؤسسة العقابية لتلعب دورها في التربية والتكوين.
6. إستكمال بناء المحاكم الابتدائية لتشمل بقية الولايات.
7. إنشاء محكمة إدارية مختصة في الفصل بالطعون الصادرة عن اللجنة الوطنية العليا للتظلمات.
8. إيجاد إجراءات تنظيمية تكتسي صفة الإلزام لمعالجة حالات اجتماعية حقيقية وملحة تتعلق بالأسرة. والعمل على نشر وتعميم الثقافة القانونية.
9. وضع سياسة شاملة لحماية المجتمع من مزالق التطرف وتقديم البدائل المنسجمة مع قيم مجتمعنا وتعاليم ديننا السمحة.
10. تعميم بناء المساجد كمؤسسة روحية وتربوية في آن .

د. شؤون الأسرة وترقية المرأة:

- تشكل ميادين الأمومة والطفولة، دور التربية ومراكز الشيوخوخة وذوي الحاجات الخاصة وترقية المرأة أهم الإنشغالات في هذا الميدان.
- وتظل أهدافا للإنجاز في الفترة المقبلة:
1. إيجاد سياسة اجتماعية تحفيزية لفائدة الأسرة ولتشجيع الزواج والإنجاب، والعمل على أن تشارك المنظمة في تحمل الأعباء المترتبة عن مناسبات اجتماعية ذات صلة بالموضوع كالعقيقة مثلا.
 2. تأهيل المؤطرين العاملين في الميدان ودعم المؤسسة ماديا وبشريا.
 3. توسيع دائرة التعاون الخارجي وتأطيره مركزيا.
 4. ترقية المرأة وإدماجها مهنيا.
 5. تأطير الإشراف على كل المراكز التي تدخل في نطاق إختصاص ومسؤوليات الجهة الوصية.
 6. إخضاع التعليم المكيف للدراسة بالتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية كافة ومن ضمنها الأسرة.
 7. الإستمرار في دعم برامج الرعاية على المستوى المحلي، المتعلقة بالمسنين والأطفال ذوي الحاجات الخاصة.

ه. الشباب والرياضة:

- من أجل إيلاء العناية الضرورية بهذا الميدان ينبغي التركيز على الأهداف التالية:-
1. إعطاء الحضور المناسب لقطاع الشباب في السياسات والبرامج الإنمائية المحلية ودفعه في مختلف المجالات السياسية، والتنفيذية مما يساهم في توظيفه لإستجماع فرص التقدم والتطور، وتعزيز مكانته داخل المجتمع بما يحقق تواصل الأجيال.
 2. دعم المبادرات الهادفة إلى تمكين الشباب من الإعتماد على الذات من خلال المشاريع التي تساهم في خلق الثروة وفرص العمل وتحريك عجلة الإنتاج في مجتمع يعتمد إلى حد كبير على المساعدات الإنسانية.
 3. إطلاق برامج تحسيس شاملة موجهة للشباب لتفادي الأمراض المتنقلة والإدمان ومختلف ظواهر الجنوح.
 4. توجيه العمل لتطوير الشريحة الشبانية في الريف الوطني، وهي الشريحة التي تعاني الفقر والعزلة والحرمان والأمية.
 5. إيلاء جولات الأطفال الصيفية في الخارج العناية القصوى من أجل ضبط هذا الملف، ومعالجة القصور والأنقص التي قد يعاني منها.
 6. تعزيز وتطوير مختلف الرياضات الشعبية وتشجيع ممارستها.

VI. الميدان الإقتصادي:

*منطلقات:

1. توقف القتال وضعف التنظيم السياسي وتغير نمط الحياة الإقتصادية والإجتماعية، وإتساع النشاط التجاري الفوضوي أدى إلى تراجع العمل التطوعي وإشتراط تأدية الخدمات بمقابل مادي وبروز ظاهرة المطالبة بالحقوق، وهو أمر اضاف عبئا على الحركة يتحمل الميدان الإقتصادي النصيب الأوفر منه.
2. رغم الحقيقة العملية التي تقضي بتسخير كل الإمكانيات لربح حرب التحرير وتوظيفها كزاد للحرب بالدرجة الأولى، فإن توفير الحاجات الأساسية للمواطن وتوزيع المتوفر منها بإنصاف ينبغي أن يظل أحد أهم إنشغالات المنظمة.
3. إن ممارسة النشاط الإقتصادي بشروطه الطبيعية في ظروفنا غير الطبيعية مهمة في غاية الصعوبة، إلا أن تطوير التجربة وتوجيهها الوجهة الصحيحة يتطلب الحفاظ على المكاسب المحصلة، السعي الدائم لتأمين الإحتياجات الوطنية الأساسية بالإعتماد على العنصر البشري القادر والفاعل وعقلنة وترشيد الإستهلاك وتأمين الإحتياط.
4. من الضروري الفصل بصرامة بين قطاع إقتصادي عام يجب تدعيمه وتقويته والمبادرة الفردية التي تحتاج إلى ضوابط واضحة لتنظيمها وتوجيهها لخدمة الصالح العام.
5. تغليب الذهنية المؤسسية والتسيير الجماعي في مختلف الميادين الإقتصادية بما يضمن الفعالية والشفافية، وذلك من خلال مجالس تنفيذ جماعية للحد من ظاهرة الإرتجال في إتخاذ القرارات وإستغلال النفوذ.

*أهداف:

1. إيجاد خطة إقتصادية شاملة تتقاطع فيها وتتكامل مختلف محاور النشاط الإقتصادي الخدماتي/الإنتاجي بهدف توفير مستوى غذائي مرض وإستقرار الخدمات الأساسية، وإخضاع النشاط الإقتصادي بشقيه العام والخاص إلى خطة ومتطلبات السياسة الإقتصادية الوطنية التي ينبغي أن تنبني على معايير وضوابط واضحة وشفافة.
2. وضع خطة صارمة للرقابة، المتابعة والتفتيش لحماية المؤسسات العامة من سوء الإستغلال وهدر الإمكانيات وإعتماد الشفافية في تسيير الموارد الإقتصادية، وترقية التعامل مع الممولين الأجانب بالتحكم في توجيه المشاريع الوجهة الصحيحة.
3. إقرار خطة وطنية للتشغيل تعتمد على تشجيع اليد العاملة الوطنية وتحفيزها، وتوظيف الطاقات المختصة في المجال الإقتصادي في عملية التسيير والتخطيط الإقتصادي.
4. التدخل المنظم في السوق لمعالجة إرتفاع الأسعار الذي يضر بالقدرة الشرائية للمواطن، وهو التدخل الذي يتطلب توظيف إمكانيات المنظمة لعلاج الأزمات وتفادي الإرتفاع المفتعل للأسعار.

أ. الإنتاج:

- في الميدان الفلاحي:

1. إستمرار الجهود في سبيل الرفع من وتيرة الإنتاج في هذا الميدان وتوسيع التجربة، والإستفادة من المشاريع الممولة في هذا القطاع بهدف توسيع رقعة المساحات المزروعة وتشغيل المختصين في الميدان.
2. دعم تجربة المزارع التعاونية والعائلية وتشجيعها.
3. وضع خطة زراعية تهدف إلى إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة من أراضينا المحررة بحفر الآبار وبناء السدود، وإستقطاب الممولين والمتعاونين للإستثمار في هذه الأراضي.

- في ميدان المواشي:

1. الحفاظ على الثروة الحيوانية وضبط إستهلاكها بالقدر الذي يوازن بين الإستهلاك وضرورات تنميتها.
2. وضع سياسة تنمية في هذا القطاع تتجاوز مجرد الحفاظ على الثروة الحيوانية إلى تميتها واستقطاب الممولين للمساهمة في دعم هذا القطاع.
3. الاستمرار في تعزيز المكاسب التي شهدها مشروع الدواجن في ميادين الإدارة، التسيير والإنتاج، والعمل على تجديد ما لم يجدد من عمارات الإنتاج.

- في ميدان الإنتاج:

1. تشجيع صناعتنا التقليدية والعمل الحرفي بتحفيز العاملين في القطاع وضمان تسويق منتجاتهم، مع الحرص على النوعية وتشجيع الابتكار.
2. الإهتمام بالورشات الفنية والصناعية في ميادين النسيج والخياطة بدعم القطاع بالمواد الأولية وترقية القطاع بهدف الإسهام في سد حاجة السوق المحلية من هذه المواد، والحفاظ على تراثنا الوطني في هذا المجال.

ب. البرامج الخدماتية:

- في الميدان التغذوي:

1. بذل كل الجهود للرفع من مستوى النصيب الفردي كما ونوعا.
2. التسيير العقلاني والمنظم للمساعدات الإنسانية التي ترد المؤسسة وضمان وصول النصيب الفردي.
3. إستمرار الجهود في ترقية التعاون مع الشركاء الأجانب وتعزيز التدابير المتخذة لتقوية المراقبة والتخزين وإنتهاج سياسة إقتصادية تحرص على ضمان إحتياط غذائي.

- في ميدان التجهيز:

1. ضرورة الإستمرار في الوفاء بالتزامات المنظمة تجاه المواطنين المبينة في وثائق الإستفادات.
2. رسم سياسة للقطاع تؤمن توسيع نشاطه وتكوين أطره والرفع من مستوى إدارته ضبطا وبرمجة.

- في ميدان النقل:

1. تأمين كافة الخدمات الأساسية في هذا الميدان مع إعطاء الأولوية لنقل المؤن والمياه والغاز، وإيجاد الحلول للمصاعب الفنية الحاصلة.
2. تسيير النقل العمومي للمواطنين وضبط برنامجه وحل المصاعب التي قد تحول دون إستمراره.
3. وضع سياسة حازمة من أجل إعادة فتح ورشات صيانة، تصليح وتركيب الآليات، وإستقطاب وتكوين المختصين في الميدان.

- في ميدان التجارة:

1. تزايد النشاط التجاري وإستقطاب القطاع الخاص منه للكثير من الإطارات المختصة على حساب الخدمة العمومية يستدعي وضع إستراتيجية للتضامن الوطني تهدف إلى تقاسم الأعباء من خلال تشجيع المبادرة الفردية على تقديم مساهمات لدعم العاملين في القطاعات العامة (تعليم، صحة... الخ).
2. من الضروري وضع مقاييس لضبط ومراقبة وتسيير هذا الميدان بشفافية، حيث تكون الربحية ودعم الميزانية العامة والوفاء بالتزامات هذا القطاع تجاه المنظمة معيار الجدوائية في هذا الميدان.
3. بذل جهد أكبر في تنظيم ومراقبة النشاط التجاري، وإيجاد هيئة للتفتيش والمحاسبة، والإجتهاد في تقديم صيغ لتفعيل الجهة الوصية مع ضرورة دعمها بالإطارات المؤهلة.

- في ميدان التعاون:

1. الإهتمام بمختلف عناصر ومراحل عملية إعداد ومتابعة إنجاز المشاريع بما يكفل التعاون الجيد والوثيق مع الجهات المتعانة ويعزز مصداقية المنظمة.
2. الإستغلال الأمثل للتوأمة والحرص على الإستثمار الجيد بما يعود بالفائدة على المواطنين محليا وجهويا.
3. الإهتمام بإستثمار العلاقات المتميزة مع الدول الحليفة لترقية مستوى التعاون معها.
4. تفعيل المجلس الأعلى للتعاون للقيام بدوره كاملا.

- في ميدان البناء:

1. النهوض بالجهة الوصية وتفعيل دورها بتنشيط هياكلها إداريا وتعزيزها بالعنصر البشري المؤهل ومنحها الإشراف على كافة مشاريع البناء.
2. تشجيع المقاولات الخاصة للقيام بمشاريع البناء إعتماذا على اليد العاملة الوطنية وإيجاد قانون ينظمها.

3. التوجه نحو تعمير مناطقنا المحررة بما يعود بالنفع على ساكنيها، إضافة الى كون هذا العمل يعد وجها أساسيا من أوجه ممارستنا لسيادتنا الفعلية على الأرض.

- في الميدان المالي:

1. ضرورة مواصلة الجهود لضبط هذا الميدان وتحديد معايير واضحة ومحددة لضمان الشفافية في تسييره.
2. الإجتهد في إستحداث الهيكلية المناسبة التي تؤمن فصلا واضحا في صلاحيات الأجهزة المالية والتسيير الجيد لهذا الملف.
3. إنتهاج خطة وطنية للإستثمار، داخليا وخارجيا، والإستعانة بأطر وطنية مختصة في الميدان.

VII. الميدان الثقافي:

***منطلقات:**

تعتبر الثقافة من أحدّ الأسلحة وأصدقها في معركة التحرير والبناء، وهي ميدان رحب لفعل مؤثر يهدف التعريف بالقضية الوطنية وكسب الدعم والتعاطف معها، وبالثقافة ومن خلال ترسيخ دعائمها وتعزيز مواطن الأصالة والمعاصرة يتحقق رهان المحافظة على الهوية الصحراوية المتميزة، بالتوازي مع ديناميكية ثقافية مواكبة للعصر.

***الأهداف:**

1. وضع إستراتيجية لإبراز المعالم الأثرية والحفاظ عليها وحمايتها، وهذا بإشراك كل الشركاء الفاعلين، والعمل على تسجيلها ضمن التراث الإنساني.
2. إشراك المثقفين والأطر المؤهلة والكفؤة في صنع المشهد الثقافي والمساهمة في تطوير الحقل الثقافي.
3. الإهتمام بكافة أنواع الفنون والآداب، والإبداعات الأدبية والفكرية لإثرائها وترقيتها والإستمرار في عملية البحث والتدوين والنشر.
4. الإهتمام الخاص بالمسرح الصحراوي، من خلال بعثه من جديد، وتدعيم هواته بالتكوين وتمكينهم من التواصل مع غيرهم من الهواة والمحترفين.
5. توسيع الإهتمام بالثقافة والموروث التراثي الصحراوي.
6. تجسيد مدرسة الشعر الشعبي من خلال الإهتمام بالتدوين والأرشفة لرواده من الشعراء، وتشجيع المبدعين والمجددين من فئة الشباب.
7. العمل على خلق الفضاءات الثقافية والفكرية كالمكتبات والمراكز الثقافية والنوادي الأدبية...
8. المواصلة في إقامة المهرجانات الثقافية مع مراعاة ضرورة التجديد والخلق.
9. دعم إتحاد الكتاب الصحراويين والإستمرار في محاولة الحصول على العضوية في مختلف الإتحادات الدولية .
10. الإهتمام بالأغنية الصحراوية المعاصرة من خلال عاملي الفنان الموهوب والأغنية ذات الكلمات الراقية والمحكمة .

VIII. الميدان الإعلامي:

***منطلقات:**

لا تزال - كما ستبقى - الآلة الإعلامية أكثر الوسائط تأثيرا في خلق وتوجيه الرأي العام. وإذا كنا في السنوات الماضية قد أدركنا أهمية النشاط الإعلامي بإعتباره وسيلة كفاح كبرى في ظل صمت الجبهة العسكرية، فإننا وفي هاته الفترة بالذات التي يرتقب أن تخرج فيها المدافع عن صمتها، ومع إيقاعات أوتار الإنتفاضة العظيمة في المدن

المحتلة وجنوب المغرب، فإن الجبهة الإعلامية الآن تستدعي أكثر من أي وقت مضى تفاعل الجهود من أجل توجيه الرأي العام إلى معطيات الحاضر وتوجهات المستقبل.

***أهداف:**

1. إطلاق البث العادي للتلفزة الوطنية بعد إستيفاء الشروط الضرورية في أقرب الآجال، وخلق الشروط الكفيلة بالشروع في البث الفضائي، والتنسيق والتعاون مع الهيئات الإعلامية الدولية وإيجاد المشاريع والبرامج المتصلة بتأهيل وتطوير الإعلام الوطني.
2. العمل على ترقية وكالة الأنباء الصحراوية وجعلها جهازا إعلاميا محوريا وعصب المنظومة الإعلامية الوطنية وتقوية باقي مكونات المنظمة الإعلامية الوطنية؛ الإذاعة الوطنية، الإذاعات الجهوية وجريدة الصحراء الحرة حتى تتمكن جميعها من أداء رسالتها، وفق ما هو مطلوب.
3. التكوين وإعادة التكوين، والعمل على توجيه فئات من الطلبة نحو التخصصات الإعلامية، ودعم المؤسسة الإعلامية بالكفاءات.
4. تشجيع فتح مواقع الكترونية بشكل عام لنشر القضية، وخاصة على مستوى مكاتب الجبهة وتمثيلاتها.
5. إستغلال وسائل إعلامنا لترقية الجوانب التربوية والثقافية وتعزيز الإرتباط بهويتنا الوطنية.
6. العمل على ضبط المصطلحات الإعلامية المنسجمة مع خطابنا وتصورنا الوطني.
7. توسيع دائرة المراسلين الإعلاميين لتشمل كل ساحات الفعل الوطني.

IX. الميدان الخارجي:

***منطلقات:**

1. كان لعمل المنظمة في الميدان الخارجي أهمية بالغة قبل وقف إطلاق النار، إذ مثل التجلي الدبلوماسي للإنتصارات المتلاحقة في الجبهة العسكرية، وأهمية هذا الميدان تتضاعف بعد وقف إطلاق النار، إذ أن المنظمة ليست مطالبة بحماية وصيانة المكاسب المحصلة فحسب بل وحشد الإمكانيات وإستغلال الوسائل المتاحة للضغط على العدو وتعميق عزله وحشره في موقف المدافع، وتجنيد الرأي العام الدولي لدعم وتأييد قضية الشعب الصحراوي كقضية تصفية إستعمار، وحق شعب غير قابل للتصرف في تقرير المصير والإستقلال.
2. رسم سياسة خارجية حازمة بتوظيف جيد للمشروعية والقانون الدوليين، وإعتماد مبدأ تقرير المصير، من خلال إستفتاء الشعب الصحراوي على أساس الشرعية الدولية شرطا لا يمكن التنازل عنه، وتكريس حقيقة أننا اصحاب قضية سياسية لا يمكن أن تختزل في وضع إنساني يعيشه اللاجئون.
3. حماية مكسب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، كعامل توازن وإستقرار في المنطقة وطرفا مؤسسا وفاعلا في الإتحاد الإفريقي وشريكا في التنمية والسلام العالميين.

***أهداف:**

1. تأهيل الكفاءات العالية للنهوض بهذا الميدان الحيوي، وتأسيس نواة معهد وطني دبلوماسي للمساهمة في تحقيق تلك الغاية.
2. دعم هذا الميدان بالإمكانات اللازمة لتأدية المهام وتنفيذ المهام.
3. تفعيل هيكلية مؤسسة الخارجية بحيث تستجيب لتحديات المرحلة.
4. إيجاد آلية صارمة لمتابعة وضبط العمل داخل الميدان.
5. تحديد آلية تضمن حركية أطر الوزارة من الخارج إلى الداخل ومن الشمال إلى الجنوب والعكس صحيح، وأن تشمل الحركية جميع أطر الميدان.
6. إيجاد جهاز مكلف بمتابعة نشاط الحركة الحزبية لمتابعة وتفعيل العلاقات الحزبية الثنائية بما يخدم صالح القضية.
7. وضع آلية لضبط، متابعة ومراقبة التسيير المالي الذي يجب أن يراعي الإنصاف والشفافية وكذا المحيط الذي تعمل فيه ممثلاتنا وسفاراتنا من البلدان المضيفة حيث

- يجب أن يستغل ما فاض عن حاجة الجهة المعنية لسد حاجات ممثليتنا وسفاراتنا في دول أخرى.
- 8.** التركيز على العواصم ذات التأثير الدولي، ودعم ممثليتنا فيها بأطعم بشرية كاملة متعددة المهام، حبة وفاعلة لأداء المهام المنوطة بها على أحسن صورة، ومدها بالإمكانات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.
- 9.** التركيز على الدبلوماسية البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني وإبلاء المنظمات الدولية المكلفة بحقوق الإنسان العناية والاهتمام اللائقين، والتنسيق معها للضغط على النظام المغربي فيما يخص الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان في حق مواطنينا، والإستمرار في محاولات فك طوق الحصار المضروب على جماهيرنا في المناطق المحتلة من وطننا.
- 10.** إيجاد خلية أو جهاز قانوني /قضائي لمتابعة الملف القانوني للقضية والرد على الدراسات والتقارير التي تنشر من حين لآخر حول القضية، ومتابعتها قضائيا إن لزم الأمر، وضرورة التنسيق مع أهل الإختصاص دوليا المتعاطفين مع القضية للعب دور بارز في الدفاع عن قضيتنا العادلة.
- 11.** التركيز على العنصر النسائي في العمل الخارجي من أجل أن يعكس دور المرأة وموقعها في منظماتنا، ومن أجل أداء رسالتنا بأنجع الطرق وحيث يكون دور المرأة مؤثرا.
- 12.** التركيز على إسبانيا بكل السبل رسميا وشعبيا وتوظيف جمعيات الصداقة والتضامن والتوأمة والعطل الصيفية للأطفال بهدف إحداث التأثير المرجو على القرار الرسمي الإسباني لينسجم والتوجه الشعبي المتعاطف عموما مع قضيتنا.
- 13.** تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية على مستوى الإتحاد الأوروبي، وفي مقدمته إسبانيا، من أجل كسب منح صفة التمثيل الدبلوماسي لممثليتنا في دول الإتحاد.
- 14.** التركيز على المناطق التي لم تشهد نشاطا مكثفا لدبلوماسيتنا: أوروبا الشرقية، شرق وجنوب شرق آسيا، أقيانوسيا والعالم العربي والإستمرار في محاولة كسب أصدقاء جدد للقضية.
- 15.** تكثيف الجهود للحصول على إعتراقات جديدة بالجمهورية وربط علاقات دبلوماسية مع الدول المعترفة، والقيام بجهد دبلوماسي مكثف لنصرة وحماية الإنتفاضة وفك طوق الحصار عنها من خلال دفع الصحافة الدولية، البرلمانيين، منظمات حقوق الإنسان والشخصيات الدولية لزيارة المناطق المحتلة.
- 16.** إيجاد مكتب أو خلية مختصة لمتابعة الوضع في المغرب.
- 17.** تحريك ملف نهب ثرواتنا والعمل على تأسيس مجلس دولي للدفاع عن ثرواتنا الوطنية، معتمدين في ذلك على الشرعية الدولية التي ابطلت قانونية وشرعية أي إستغلال لثرواتنا من قبل المحتل (الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية سنة 1975 والذي أكدده مجددا الرأي الإستشاري للأمين العام المساعد للأمم المتحدة المكلف بالشئون القانونية السيد هانس كوريل سنة 2002).

X. التشريعات

*منطلقات:

1. تلعب مؤسسة التشريعات دورا كبيرا في تقوية وتعزيز روابط الصداقة بين الشعب الصحراوي وضيوفه القادمين من مختلف بقاع العالم.
2. تمثّلنا لأعراف التشريعات وضوابطها صورة صادقة عن تمثّل الدولة الصحراوية للتقاليد المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان.
3. التشريعات عنوان الكرم الأصل الذي يميز شعبنا والصورة الصادقة التي تعكس هذا الكرم. كما أن التشريعات مسؤولة غالبا عن الإنطباع الأول الذي يتشكل في ذهن الزائر.

*أهداف:

1. تقوية المؤسسة بإطارات ذات كفاءة، خاصة فيما يتعلق بإتقان اللغات الأجنبية.

2. الفصل الهيكلي بين المراسم وإدارة شؤون الوفود والأجانب.
3. الإستمرار في تعزيز المجهود المبذول لتحسين هذا الميدان.
4. دعم وتفعيل مراكز الإستقبال الجهوية.
5. ضبط التنسيق بتحديد جهة واحدة مكلفة بتنسيق زيارات الوفود والبعثات.

***خاتمة:**

‘يعد هذا البرنامج دليل ومرشد كل الهيئات التنظيمية، في الفترة ما بين المؤتمرين. ومن نافلة القول التأكيد على ضرورة أن تحرص هيئات المنظمة كل في ميدان اختصاصه على إنجاز الأهداف المنصوص عليها في هذا البرنامج الذي حرص على أن تكون المرونة هي السمة الغالبة فيه، وهو ما يسمح للأجهزة التنفيذية بتحقيق الأهداف بالأساليب العملية، التقنية التي تراها مناسبة.

